

سأوضح وأفند بعد الجلسة القادمة بفترة وجيزة للشعب الكويتي الكثير من الادعاءات الباطلة

مرزوق الغانم: لن ننزل إلى مستنقع الإساءات وسأبقى على الحق



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتحدث

مضيفاً: «أدعو كل مريديني ومؤيديني ومحبيني والأغلبية الصامته من أبناء الشعب الكويتي ألا ينجرفوا ولا يردوا ولا ينساقوا إلى هذا الأسلوب من الحوار الذي يخالف أخلاق ديننا الإسلامي الحنيف، ويخالف تقاليدنا الكويتية العريقة ويخالف حتى الأعراف البرلمانية».

واستطرد الغانم قائلاً: «فيما يتعلق بالكثير من الادعاءات الباطلة أقول لكل أبناء الشعب الكويتي الحقيقة ستحلي وستظهر بكل تأكيد وكثير من الادعاءات الباطلة ستضح في الجلسة القادمة».

وأشار الغانم إلى أنه سيوضح ويفند بعد الجلسة القادمة بفترة وجيزة لكل أبناء الشعب الكويتي الكثير من الادعاءات الباطلة غير الصحيحة التي ليس لها أي أساس من الصحة بالأدلة والبراهين الواضحة والكاشفة.

لا يقوم بها إلا من لا يخاف الله، لأنها غير صحيحة».

وقال الغانم: «أشكر الشعب الكويتي العظيم بكل توجهاته السياسية، معي أو ضدي أو يمين أو يسار على رفضه الإساءات غير المسبوقه والانحطاط في مستوى الحوار بين السياسيين واستخدام مفردات وطرق وأساليب غير مسبوقة وغير مقبولة».

وذكر الغانم أنه يوجه «كل الشكر والتقدير لمن تواصل معي أو عبر الرسائل التي أعتذر عن عدم قدرتي على الرد عليها، أو من عبر في مقالات أو غيره، وأؤكد أنني سأكوّن كما كنت ثابتاً على الحق ولن تؤثر فيني هذه الحملات».

وبشان الحملات التي طالتني وطالت غيره أكد الغانم أنه لن ينزل إلى مستنقع هذه الإساءات والرد عليها.

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، إنه لن ينزل إلى مستنقع الإساءات التي تضمنتها الحملات الممولة والمنهجية، مؤكداً أنه سيبقي ثابتاً على الحق وأن كثيراً من الحقائق ستجلي وستظهر قريباً.

وذكر الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس، أن الساحة السياسية تشهد مؤخراً حملات موجهة مموله وممنهجة تحتوي على افتراءات وادعاءات باطلة، مضيفاً «للاسف الشديد في بعض الأحيان وصلت إلى إساءات غير مسبوقة ولا يمكن القبول بها، طالتني وطالت غيري من النواب ومسؤولين آخرين، وأمور كثيرة ليس لها أساس من الصحة».

وأضاف الغانم: «قالوا طردنا صحافياً، وعينا أشخاصاً، وفوتوشوب نراه في وسائل التواصل الاجتماعي، وأمور

حسن جوهري: توفير فرص عمل للكويتيين في «النفط»



حسن جوهري

طالب النائب د. حسن جوهري مؤسسة البترول بضرورة توفير مزيد فرص العمل للكويتيين الكويتيين خصوصاً من تخصص هندسة البترول، معتبراً أن القطاع النفطي المكان الوظيفي الوحيد الذي يمكن ربط مخرجات تعليمه بسوق العمل.

وقال جوهري في تصريح صحافي إن من واجبات الدولة وفق المادة 41 من الدستور توفير فرص العمل للمواطنين مع تحقيق عدالة شروطه بما يستوجب الخير العام، مشيراً

إلى أن القطاع النفطي رغم مشاق عمله هو حلم للعديد من المواطنين الذين وصلوا لتحصيهم العلمي بشتى المجالات للاتحاق به وعلى رأسها تخصص هندسة البترول، وأضاف أنه يتوجب على مؤسسة البترول أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار والمسؤولية، لاسيما أن هناك الآلاف من حملة هذا التخصص على طابور الانتظار من دون تحرك كاف من قبل الحكومة لإنهاء هذه القضية.

وأوضح أن هناك مشاريع نفطية مليارية دخلت الخدمة ومشروع الوقود البيئي وأخرى قيد الانتهاء في السنوات المقبلة كمشروع مصفاة الزور ومجمع البتروكيماوت التابع له، بالإضافة إلى المشاريع التي يجري تجهيز لها في مجال الغاز الجوراسي وكلها تحمل فرص عمل يتوجب توجيهها للكويتيين. وأكد جوهري ضرورة التنسيق مستقبلاً بين ديوان الخدمة المدنية والجهات التعليمية

بدر الحميدي لإعفاء المواطنين العائدين من تكاليف المسحة



بدر الحميدي

تقدم النائب بدر الحميدي باقتراح برغبة لإعفاء المواطنين العائدين إلى البلاد من الخارج من أي رسوم أو تكاليف لإجراء المسحة الطبية وقيمة الحجر المؤسسي وإعادة ما سبق تحصيله من المواطنين في وزارة المالية تغطية هذه التكاليف من نفقات وزارة الصحة وتسيوية الحسابات الخاصة

بدياراً، مع أن اتفاق مع ما سبق من بيان وجوب تحمل الدولة تكاليف هذا الإجراء، الأمر الذي يجب المبادرة إلى علاجه بتعديل القرار المشار إليه وأن يكون مجاناً، وإعادة المبالغ التي سبق تحصيلها من المواطنين في هذا الشأن إليهم تحقياً للعدالة والمساواة وصحيح تطبيق أحكام الدستور والتزام وزارة الصحة وتسيوية الحسابات الخاصة

بهذا الإجراء مع الجهات ذات الصلة. ونص الاقتراح على قيام الحكومة بإصدار القرارات اللازمة لإعفاء المواطنين العائدين إلى البلاد من الخارج من أي رسوم أو تكاليف لإجراء المسحة الطبية اللازمة (P.C.R) بالإضافة إلى قيمة الحجر المؤسسي بأحد الفنادق والتي تتجاوز 400 دينار، مع إعادة ما سبق تحصيله من المواطنين إليهم وتتولى وزارة المالية تغطية هذه التكاليف من نفقات العلاج بالوزارة، ويحدد القرار الوزاري شروط وأحكام وضوابط تقديم الدعم المالي للمرضى من غير المواطنين وفي الخارج.

مساعدة العارضي: العشر الأواخر عطلة رسمية



مساعدة العارضي

تقدم النائب مساعداً العارضي باقتراح برغبة بأن تكون العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك عطلة رسمية.

وجاء في مقدمة الاقتراح: لما كان المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية قد حدد أنواع العمل الرسمية وعددها، ولما كانت الأيام العشرة

الأخيرة من شهر رمضان من الأيام التي يتفرغ فيها المسلمون للعبادة والاعتكاف ما يحول بين الموظفين منهم وبين الانتظام في العمل وأدائه على النحو المطلوب، فمنهم من يسافر لأداء العمرة ومنهم من يعتكف للعبادة فإنه من المناسب ولمصلحة العمل أن تكون هذه الأيام عطلة رسمية، أضف إلى ذلك

أن في شهر رمضان تكون ساعات العمل أقل مقارنة من باقي العام وتكثر الإجازات في هذه الفترة ما يقلل من الإنجاز في العمل. وبما أن العشر الأواخر من رمضان تتخللها أيام الجمع والسبت مع اليوم الثلاثين من الشهر وهو حالياً عطلة رسمية فما سيبقى من أيام العمل في العشر الأواخر فعلياً

أسامة الشاهين: السماح للنساء بأداء صلاة القيام في المساجد



أسامة الشاهين

قال النائب أسامة الشاهين إنه تقدم اليوم باقتراح برغبة للسماح للنساء بأداء صلاة القيام في المساجد خلال شهر رمضان مع تكليف الجمعيات التعاونية والفرق التطوعية النسائية وفرق الفتيات بالإشراف على توافر واتباع الإجراءات الصحية.

ودعا الشاهين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري ومسؤولي الوزارة إلى التراجع عن مثل هذا المنع والحظر المطلق الذي طبق مقولة «الشر يعم» للأسف. وبين أنه إذا كانت هناك مخالقات في بعض المساجد فيجب أن تعالج من دون تعميم ومنع الجميع بحجة وجود مخالقات.

ونص الاقتراح على ما يلي: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها»، وفي رواية: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، وفي رواية: «أئذنا للنساء بالليل إلى المساجد». ولما أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قراراً يقضي بعدم السماح للنساء بأداء صلاة التراويح والقيام خلال شهر رمضان المبارك في المساجد، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «السماح للنساء بأداء صلاة التراويح والقيام في المساجد، مع تكليف الجمعيات التعاونية والتطوعات بالإشراف على توافر واتباع الاشتراطات الصحية اللازمة».

حمدان العازمي: ضرورة حل جميع مشاكل المزارعين



حمدان العازمي

أكد عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب حمدان العازمي أهمية حل جميع المشاكل التي يعاني منها المزارعون لتعزيز الأمن الغذائي الداخلي، مشيراً إلى تعهد وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان شامع الشابع خلال اجتماع اللجنة أمس بتقديم حلول لجميع تلك المشكلات.

يشكون من تعطيل محاضر اللجان منذ يناير الماضي، مستغرباً من تشكيل لجان مستغربة من شأنها وصلت إلى دخول شريك أو خروج شريك من المزرعة يتم تشكيل لجنة له.

وأكد العازمي أن بعض الأمور تكون واضحة ولا تحتاج إلى تشكيل لجان خصوصاً أن مدير عام الهيئة موجود في هذه اللجان، مبيناً أنه أبلغ الوزير بضرورة إبعاد المواطنين عن الخلافات الموجودة في الهيئة والبحث عن حلول لمشاكل المزارعين بدلاً من التعذر بعدم وجود موظفين في الهيئة.

وأشار إلى وجود مشاكل في ملفات العمالة مطالباً

الوزراء المعنيين بضرورة حل مشاكل المزارعين وعملاتهم المرافعة وتحريك عجلة المبادرات المتوقفة والمحافظة على الأمن الغذائي.

وأوضح أن مسؤولي الهيئة أوضحوا خلال الاجتماع أن ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة والذي يؤكد وجود 24 ألف مزرعة أمر غير واضح وتم تعديله، وأن هناك ما يقارب 7 آلاف مزرعة منها 3200 في الوفرة و2800 بالعبدلي.

وشدد العازمي على ضرورة تفعيل دور المزارع في تحقيق الأمن الغذائي خصوصاً أن المزارعين قاموا بدور مهم في أزمة (كورونا) والكل يشهد لهم

بلي: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنعها»، وفي رواية: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، وفي رواية: «أئذنا للنساء بالليل إلى المساجد». ولما أصدرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية قراراً يقضي بعدم السماح للنساء بأداء صلاة التراويح والقيام خلال شهر رمضان المبارك في المساجد، لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: «السماح للنساء بأداء صلاة التراويح والقيام في المساجد، مع تكليف الجمعيات التعاونية والتطوعات بالإشراف على توافر واتباع الاشتراطات الصحية اللازمة».

«الميزانيات»: 93% من موظفي «هيئة الاتصالات» من دون مسميات



رنا الفارس وم. سالم الأذينة خلال اجتماع لجنة الميزانيات



شعيب المويزي وخالد العتيبي ويوسف الفضالة ود. بدر الداووم أثناء اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها الأول من أمس الأحد، ميزانية الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة المالية 2022/2021 وملاحظات الجهات الرقابية للسنتين الماليتين 2019/2018 و2020/2019.

الهيئة اضاعت إيرادات كان من الممكن تحقيقها، حيث بين أن هناك عددا من الخدمات التي لم تصدر الهيئة لوائح تنظيم رسومها حتى تاريخه.

وفي شأن مشروع الاستراتيجيّة الوطنية للأمن السيبراني، أوضح الملاً أن هذا المشروع أدرجت له اعتمادات في السنتين الماليتين 2019/2018 نحو 16 مليوناً وفي 2020/2019 نحو 21 مليوناً ولم يتم الصرف عليه خلال هاتين السنتين.

وأشار إلى أنه في عام 2019 تم صدور قرار بنقل المشروع لميزانية مجلس الوزراء وتم ادراج مبالغ مالية لهذا المشروع في ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء منها 2 مليون تحت بند استشارات للجهات المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

ولفت الملاً أن اللجنة حددت مهلة شهر لتسوية جميع الملاحظات التي نوّشت في الاجتماع، وسيتم عقد اجتماع لاحق بعد انتهاء فترة التسوية للبت في ميزانية الهيئة.

خرج الهيئة لتقديم استشارات وغيرها من الأعمال وصرف مكافآت لهم.

وقال إن جهاز المراقبين في الاستعانة بموظفي وقياديي الأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغ نحو 20 ألف دك شهرياً لعدد 9 مسؤولين في الأمانة.

وفي سياق متصل أكد الملاً أن هناك تكراراً لاسماء مكلفين خارج الهيئة لتقديم استشارات وغيرها من الأعمال وصرف مكافآت لهم.

وقال إن جهاز المراقبين في الاستعانة بموظفي وقياديي الأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغ نحو 20 ألف دك شهرياً لعدد 9 مسؤولين في الأمانة.

وأشار الملاً إلى أن اللجنة بيّنت للسجدة الختص أن هناك تشابكاً بين وزارة المواصلات والجهاز المركزي لتكنولوجيا

خصوصاً أن هناك استثناء كبيراً من آلية التعيين في الهيئة كونها تعتمد على الانتداب أكثر من التعيين من خلال إعلان منشور بضمن الشفافية وتكافؤ الفرص.

وفيما يخص اعتماد الهيئة في تسيير أعمالها من خلال فرق عمل ولجان أغلب أعضائها من موظفي الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قال الملاً إن اللجنة أوضحت أنه من غير

وقال رئيس اللجنة النائب د. بدر الملاً في بيان صحافي، إن اللجنة تبين لها استمرار عدم تعاون الهيئة مع ديوان المحاسبة بشأن تزويد بمستندات إحدى الاتفاقيات الخاصة بالأمن السيبراني وتقارير التدقيق الداخلي، وإن اللجنة تبنت أنه سيتم تزويد الديوان بالاتفاقية وسيتم تزويد بتقارير التدقيق وتقنية واضحة، كما تبين أن هناك 49 منتدبا إلى الهيئة بعد قرار مجلس الإدارة 2018/6 الذي أوقف الانتداب و61 منتدبا لم تتم تسوية أوضاعهم في الهيئة.

وشدد رئيس اللجنة على تصحيح هذه الملاحظات